

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

مجلس السلم والأمن
الاجتماع الثمانون
18 يوليو 2007 - أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(LXXX)

الأصل: إنجليزي

تقرير رئيس المفوضية
عن الوضع في الصومال

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الصومال

أولا - مقدمة

1. خلال اجتماعه المنعقد في 19 يناير 2007، قرر مجلس السلم والأمن، من بين أمور أخرى، أن يأذن بنشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال لمدة ستة (6) أشهر وطلب من متابعة جميع جوانب هذا المقرر ورفع تقارير إليه بصورة منتظمة.

2. تم رفع هذه التقرير عملا بهذا المقرر وهو يتناول التطورات التي وقعت في الصومال منذ شهر يناير 2007 وبشكل أخص جهود حفظ السلام في الصومال وعملية المصالحة والأوضاع الأمنية والإنسانية فضلا عن أنشطة الاتحاد الإفريقي الرامية إلى تشجيع السلام والمصالحة الدائمين في البلاد.

ثانيا - جهود حفظ السلام

(أ) نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال

3. كما هو مبين أعلاه، قرر المجلس خلال اجتماعه التاسع والستين أن يأذن بنشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال لمدة ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا المقرر على أن تناط بها مهام (أ) تقديم الدعم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في جهودها من أجل تحقيق الاستقرار في البلاد وتشجيع الحوار والمصالحة (ب) وتسهيل توصيل المساعدة الإنسانية (ج) وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية على المدى البعيد في الصومال. وفي هذا الصدد، تم تكليف بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بالمهام التالية:

- دعم الحوار والمصالحة في الصومال بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية.
- ضمان حماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية وهيكلها الأساسية الرئيسية بشكل مناسب لتمكينها من أداء مسؤولياتها.
- المساعدة على تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الاستقرار والأمن في الصومال لاسميا إعادة تشكيل وتدريب كافة قوات الأمن الصومالية، مع الأخذ في الاعتبار البرامج التي يتم تنفيذها حاليا من قبل عدد من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف للصومال.
- القيام، في حدود إمكانياتها وعلى الوجه المطلوب، بتقديم دعم فني لجهود نزع السلاح وتحقيق الاستقرار.
- مراقبة الوضع الأمني في مناطق انتشار القوات.

- القيام، عند الطلب وفي حدود إمكانياتها، بتسهيل العمليات الإنسانية بما في ذلك إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم وكذلك إعادة توطين المشردين داخليا.
- حماية أفرادها ومنشأتها ومعداتنا، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس.

4. فضلا عن ذلك، قرر المجلس:

- أن تتكون بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال من تسع (9) كتائب مشاة تتألف كل منها من 850 فردا، تكون مدعومة بعنصرين بحري وجوي وكذلك بعنصر مدني مناسب، بما في ذلك فريق لتدريب الشرطة.
- أن تشمل عملية الانتشار الأولي ثلاث (3) كتائب مشاة على أن يتم اتخاذ تدابير كافية لضمان نشر كتائب إضافية على جناح السرعة.
- أن يتم نشر البعثة لمدة ستة (6) أشهر للمساهمة في تحقيق الاستقرار في الصومال خلال المرحلة الأولى، على أن يتم لاحقا تحويل البعثة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة تتولى مهمة تحقيق الاستقرار على المدى البعيد وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في الصومال.
- أن يعتمد مفهوم الدعم اللوجستي للبعثة على استقلالية الدول المساهمة بقوات وذلك وفقا لنموذج بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي. وستقوم المفوضية بتعبئة الدعم اللوجستي لصالح الدول المساهمة بقوات فضلا عن التبرعات المالية لدى الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الإفريقي لتسديد التكاليف التي تتحملها الدول المساهمة بقوات خلال عملية الانتشار وذلك على أساس الإجراء المتبع في الاتحاد الإفريقي.

5. خلال دورته العادية المنعقدة في أديس أبابا يومي 29 و30 يناير 2007، طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي النشر الفوري لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وحث الدول الأعضاء على توفير قوات والمجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي واللوجستي والفني الضروري. ومن جانبه، قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة، في قراره 1744 (2007) الصادر في 21 فبراير 2007، أن يأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأن تنشئ بعثة في الصومال لفترة ستة أشهر وحث الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على المساهمة في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال لكي تتم تهيئة الظروف لانسحاب جميع القوات الأجنبية الأخرى من الصومال. كما منح مجلس الأمن استثناء من حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار 732 (1992) والوارد بمزيد من التفصيل في القرار 1425 (2002). وأخيرا، حث مجلس الأمن الدول الأعضاء على تقديم الأفراد والمعدات والخدمات، عند الضرورة، من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وشجع الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية للبعثة.

6. متابعة لمقرر المجلس، قامت المفوضية بمساع لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لكي تساهم بقوات وأفراد من الشرطة المدنية في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد وعلاوة على أوغندا التي كانت تعهدت منذ وقت طويل بالمساهمة بكتيبيتي مشاة في إطار عملية لدعم السلام في الصومال، أبدت الدول التالية استعدادها لدعم البعثة: نيجيريا (كتيبة مشاة واحدة) وغانا (350 جنديا) وبوروندي كتيبتا مشاة). كما وقعت المفوضية على اتفاق حول مركز البعثة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

7. بدأت عملية نشر الكتيبتين الأوغنديتين تحت قيادة الجنرال ليفي كاروهانغا، قائد القوة في 5 مارس 2007 بدعم مباشر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت مساعدة فيما يتعلق بالنقل الجوي والمعدات والتجهيزات والإمدادات وكذلك الدعم اللوجستي والبقاء في ساحة العمليات. كما حصلت أوغندا على دعم من الجزائر التي تكفلت بنقل الوحدة الأوغندية جوا إلى الصومال.

8. اتسم وصول الوحدة الأوغندية إلى مقديشو ببعض الحوادث حيث تعرضت طائرتان تقلان معدات وقوات للهجوم. كما تعرضت الوحدة لبعض الخسائر على الأرض في أعقاب هجمات نفذتها مجموعات مسلحة. غير أنه بالرغم من القيود اللوجستية الحقيقية وغيرها التي تواجه بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (ضعف الحضور على الأرض وغياب العنصرين الجوي والبحري المرتقبين والنقص في وسائل الاتصالات المناسبة والكافية وغير ذلك)، فإن أداء القوات الأوغندية كان جيدا. فضلا عن حماية المؤسسات الحكومية وكبار الشخصيات والقوافل، قامت القوات بتوسيع نطاق أنشطتها تدريجيا، بما في ذلك عن طريق تنفيذ دوريات في منطقة المسؤولية وإبطال مفعول العبوات غير المتفجرة وتأمين الأسلحة التي سلمها التجار في مقديشو عملا بالأوامر التي أصدرتها الحكومة الاتحادية الانتقالية للمليشيات بشأن إلقاء أسلحتها، فضلا عن المساعدة الإنسانية التي يتم تقديمها للسكان المدنيين. وفي إطار تنفيذ العمليات الإنسانية، قامت وحدة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بتوفير الرعاية الطبية ومياه الشرب للسكان المدنيين، لاسيما المشردين.

9. في هذا السياق، كثفت المفوضية من جهودها من أجل التعجيل بنشر قوات إضافية على الأرض. وفي هذا الصدد، زار فريق من الاتحاد الإفريقي بوجمبرا من 11 إلى 15 يونيو 2007 لتقييم حالة استعداد القوات الأوغندية. وستقوم بعثة استطلاعية بوروندية بزيارة الصومال قريبا لاستكمال الإجراءات التحضيرية الخاصة بنشر الوحدة البوروندية. وأود أن أعبر هنا عن امتناني للمملكة المتحدة التي، فضلا عن الدعم المالي الذي قدمته لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، قبلت أيضا تمويل البعثة الاستطلاعية البوروندية وفرنسا التي دربت القوات البوروندية وتعهدت بالمساهمة في نشرها في الصومال. فضلا عن ذلك، أود أن أزجي شكري إلى حكومات الولايات المتحدة والجزائر وكينيا لما قدمته من دعم من أجل تسهيل نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وكذلك إلى إيطاليا والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمساهماتها المالية السخية. كما أود أقدم شكري إلى نيجيريا التي أعلنت عن مساهمة قيمتها مليون دولار أمريكي وذلك استجابة للنداء الذي كنت قد وجهته إلى جميع الدول الأعضاء عبر رسالة موجهة إلى جميع رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، لدعم نشر بعثة الاتحاد الإفريقي. وأعرب عن أمني في أم يتم استكمال التحضيرات اللوجستية وغيرها قريبا وذلك لتمكين بوروندي ونيجيريا وغانا من

نشر وحداتها. ومن جهة أخرى، اتصلت المفوضية بدول أعضاء أخرى لكي تساهم بقوات وبقدرات جوية وبحرية.

10. في إطار جهودها من أجل نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وتسهيل عملياتها على الأرض، تعمل المفوضية بالتعاون الوثيق مع الشركاء. وفي هذا الصدد، يسرني أن أفيد المجلس بأنه استجابة لطلب من الاتحاد الإفريقي، قام بعض الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة بإرسال خبراء مدنيين وشرطيين إلى مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا من أجل دعم الهيكل المعني بقدرات تخطيط البعثة وإدارتها، الذي تم إنشاؤها في مايو الماضي. وقد تعهد شركاء آخرون للاتحاد الإفريقي بتقديم الدعم في هذا المجال. ومن جهة أخرى، أود أن أبلغ المجلس بأن حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وافق من حيث المبدأ في 11 يونيو 2007 على ضمان النقل الجوي الاستراتيجي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي الراغبة في نشر قوات في إطار بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وذلك ردا على طلب من المفوضية.

11. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كانت المفوضية بصدد اتخاذ تدابير لنقل ممثلي الخاص للصومال من نيروبي إلى مقديشو. والهدف من هذه العملية هو توفير قيادة سياسية لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وتشجيع عملية سياسية للمصالحة مفتوحة على الجميع عن طريق فتح قنوات اتصال مع جميع الأطراف المعنية في الصومال في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. كما يجري اتخاذ تدابير لتوفير العنصر المدني لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. غير أن الجهود المبذولة في هذا الصدد تصطدم، من بين أمور أخرى، بغياب منشآت ملائمة في مقديشو والوضع الأمني الميداني الهش.

(ب) خطة العمل لاحتمال إنشاء عملية للأمم المتحدة

12. خلال اجتماعه المنعقد في 19 يناير، شدد المجلس على أن تحقيق الاستقرار على المدى البعيد وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في الصومال يتطلبان مشاركة قوية من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، حث المجلس مجلس الأمن للأمم المتحدة على بحث إمكانية الترخيص بإنشاء عملية للأمم المتحدة في الصومال تحل محل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بعد انتهاء ولايتها التي تستغرق ستة (6) أشهر. وفي قراره 1744 (2007) المشار إليه أعلاه، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفد في أقرب وقت ممكن بعثة للتقييم التقني إلى مقر الاتحاد الإفريقي والصومال بغرض إعداد تقرير عن الوضع السياسي والأمني وإمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على إثر نشر بعثة الاتحاد الإفريقي، وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في غضون ستين (60) يوما من اتخاذ هذا القرار مشفوعا بتوصيات تشمل مواصلة مشاركة الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن في الصومال، فضلا عن توصيات أخرى بشأن تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

13. عملا بهذا القرار، قام الأمين العام للأمم المتحدة بإيفاد بعثة تقييم تقني متعددة إلى المنطقة من 15 إلى 26 مارس 2007. وقد أجرت المفوضية مشاورات مع هذه البعثة. وفي استنتاجاتها الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الوضع في

الصومال الصادر في 20 أبريل 2007، صاغت البعثة سيناريوهين ممكنين بشأن إمكانية نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. يصور السيناريو الأول حالة في جنوب ووسط الصومال تكون فيها أعمال القتال قد توقفت ووقعت كل الجماعات والمجتمعات المحلية المسلحة أو معظمها اتفاقا يسمح بالمراقبة الخارجية. وفي إطار هذا السيناريو، ستركز مشاركة الأمم المتحدة قبل كل شيء على المساعدة التقنية لجهود المصالحة، وإعادة الإعمار والتنمية، مدعومة بوجود كافٍ للأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي إطار السيناريو الثاني، ستكون العملية السياسية قد أحرزت تقدما غير كاف أو تكون أخفقت تماما. وفي موازاة ذلك، ستبقى الحالة الأمنية جد متقلبة أو تكون زادت تدهورا. ولن يكون من الممكن أو المناسب نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا السيناريو، وينبغي النظر في الخيارات البديلة، بما فيها فرض السلام. وقد خلصت البعثة إلى أن عملية مآذونا بها من الأمم المتحدة ومنشأة ومكونة من ائتلاف للراغبين مع قدرات كافية لمواجهة الخطر شبه العسكري الكبير، ستكون أنسب لظروف هذا السيناريو.

14. من جانبه، أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يستعرض مجلس الأمن مرة أخرى الوضع في الصومال بحلول منتصف يونيو 2007، بهدف البت فيما إن كانت الظروف ملائمة لنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي 30 أبريل، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا رحب فيه ببعثة التقييم التقني الموفدة من الأمين العام إلى الصومال والمنطقة وطلب إلى الأمين العام أن يشرع على الفور في التخطيط الاحتياطي المناسب لاحتمال إنشاء بعثة للأمم المتحدة. وفي بيان رئاسي آخر صدر في 14 يونيو 2007، شدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة للتخطيط الاحتياطي المناسب لاحتمال إنشاء بعثة للأمم المتحدة يتم نشرها في الصومال إذا قرر مجلس الأمن أن يأذن بمثل هذه البعثة.

15. بعد ذلك واستجابة لطلب تقدم به المجلس في أبريل، رفع الأمين العام للأمم المتحدة في 25 يونيو 2007 تقريرا قدم فيه معلومات حول خطة العمل بشأن احتمال إنشاء بعثة لحفظ السلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة. أوضح الأمين العام أنه نظرا للاحتياجات الضخمة للصومال، يتعين على عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون عملية متعددة الأبعاد. فإن هذه البعثة التي ستركز على مناطق جنوب ووسط البلاد لن تسهم فقط في أمن البلد واستقراره بل ستقدم الدعم للعملية الانتقالية، لتكملة المبادرات الجارية لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الإعمار والتنمية الشاملين؛ وجهود الإنعاش العاجلة؛ وإعادة تأهيل وبناء قدرات المؤسسات الوطنية.

16. أوضح الأمين العام أنه يلزم توفير قوة عسكرية كبيرة وقوية جدا وقادرة على التنقل ومزودة بعدد كاف من الأفراد. وسيكون مقر القوة في مقديشو، وستتكون من عدد من القطاعات التي يصل حجمها إلى حجم اللواء العسكري في جنوب ووسط الصومال، يدعمها طيران عسكري كبير، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر الهجومية، ووحدات كبيرة للهندسة العسكرية واللوجستيات والنقل. ونظرا لاستمرار أفة القرصنة على الساحل الصومالي وتدفق الأسلحة المكثف إلى البلد، يلزم توفير عنصر بحري قوي لحماية شحن الإمدادات وتسيير دوريات لدعم الحظر المفروض على الأسلحة. وسيبلغ مجموع القوة حوالي 15 كتيبة مشاة، باستثناء القدرة الخارجية الاحتياطية. ويمكن للقوة، مع عناصر

الدعم، أن تشمل أكثر من 20.000 عسكري. وسيقتضي العنف المفرط في الصومال أن تستخدم البعثة تدابير أمنية خاصة.

17. يتعين أن تشمل البعثة أيضا عنصرا من الشرطة المدنية تساعد على إحياء قوة الشرطة الصومالية. وستستلزم البعثة أيضا عنصرا مدنيا كبيرا وشاملا يركز على دعم العملية الانتقالية، يشمل حقوق الإنسان وحماية المدنيين والعدل، فضلا عن بذل جهود من أجل إعادة الإعمار والتنمية.

18. إن الخطط التي عرضها الأمين العام مبنية على احتمال توفر بعض الشروط على الأرض. وبعبارة أخرى، يصور أحد السيناريوهين حالة تكون فيها أعمال القتال قد توقفت ووقعت كل الجماعات والمجتمعات المحلية المسلحة أو معظمها اتفاقا يسمح بالمراقبة الخارجية. أوضح الأمين العام أنه إذا كان لا يمكن استبعاد بقاء عناصر تخريبية ومناوئة لقوات حفظ السلام، فإن أي عملية للأمم المتحدة يجب أن تكون مقبولة من جميع العشائر الرئيسية والفرعية ومن المفضل أن يتم ذلك عن طريق وقف الأعمال العدائية أو اتفاق وقف إطلاق النار أو إعلان.

19. في توصياته إلى مجلس الأمن، خلص الأمين العام إلى أنه لا توجد الظروف الضرورية لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلا جزئيا أو إنها منعدمة وكشف أن عملية للأمم المتحدة لن تحقق النجاح إلا إذا أقيمت دعما لعملية سياسية، دون أن تكون بديلا عن مثل هذه العملية. وبالتالي، خلص إلى أن من الضروري أن يكون موضع التركيز العاجل للمجتمع الدولي هو تشجيع التوصل إلى ترتيب لوقف إطلاق النار وعملية سياسية شاملة وقادرة على البقاء، الأمر الذي يمكن أن يوجد بدوره بيئة مستقرة على نحو يكفي لأن يؤدي فيها حفظة السلام دورا ناعما. وحتى لحظة استكمال هذا التقرير، لم يبد مجلس الأمن رأيه حول توصيات الأمين العام للأمم المتحدة.

20. في غضون ذلك، أثنت مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال خلال اجتماعها المنعقد في 6 يونيو 2007 بلندن، على بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال للعمل الذي تقوم به في مقديشو وشجع على تقديم دعم عاجل، بما في ذلك من مانحين غير تقليديين وكذلك على الإسراع في بحث آليات تمويل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. ومن جانبها، رحبت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة من 1 إلى 3 يوليو 2007 بأكرا بالتدابير التي اتخذتها المفوضية من أجل نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وأكدت على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن كافة التدابير اللازمة لنشر عملية للأمم المتحدة تحل محل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

ثالثا - عملية المصالحة

21. إن المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات على حد سواء قد أكدا خلال اجتماعيهما المنعقدتين في يناير على ضرورة أن تشرع المؤسسات الاتحادية الانتقالية في عملية شاملة وصريحة للحوار والمصالحة في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. وفي قراره 1744 (2007)، أكد مجلس الأمن على ضرورة إنشاء مؤسسات

عريضة القاعدة وتمثيلية، يتم التوصل إليها من خلال عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف في الصومال ورحب بمبادرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية للمضي في عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف الصومالية.

22. في هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ أن الحكومة الاتحادية الانتقالية، منذ عودتها إلى مقديشو، قد بذلت جهوداً من أجل تجاوز الخلافات القائمة بين عدد من العشائر حيث تم التركيز على الحوار المستمر مع عشيرة هوية الرئيسية في مقديشو عن طريق عقد اجتماعات بين الرئيس عبد الله يوسف أحمد وأشخاص دعموا التمرد ممن لهم دور رئيسي في إنجاح أي محاولة لتحقيق الاستقرار في العاصمة وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق المصالحة الدائمة في البلاد.

23. يسرني أيضاً أن أعلن أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد اتخذت مبادرة بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. ويتمثل الهدف المعلن من هذه المؤتمر في الجمع، على أساس عريض ووفقاً لصيغة تقاسم السلطة (4.5)، بين ممثلين عن جميع العشائر، بما في ذلك من هم في المهجر وذلك لبحث المشاغل ووضع خارطة طريق لمواصلة العملية السياسية الانتقالية وفقاً للميثاق الاتحادي الانتقالي. ستتم إدارة المؤتمر بصورة مستقلة من قبل لجنة وطنية للحكم والمصالحة برئاسة الرئيس السابق علي مهدي محمد. ويسرني أن ألاحظ أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد أعادت التأكيد عدة مرات على استقلالية اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة باعتبارها الجهاز الوحيد المعني بتنظيم المؤتمر. وبالتالي، أعبر عن ارتياحي للضمانات التي قدمتها السلطات الصومالية.

24. خلال اجتماعها المنعقد في لندن، عبرت مجموعة الاتصال الدولية عن اقتناعها بأن مؤتمر المصالحة الوطنية يشكل أداة رئيسية لتبني نهج شامل للحكم والمساعدة على ضمان الأمن والمضي قدماً بالعملية السياسية. وبالتالي، رحبت مجموعة الاتصال بتأكيدات الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن المؤتمر سيكون شاملاً تماماً وبأنه لن يستبعد من عملية المصالحة أي عشيرة رئيسية أو فرعية أو أي أفراد منها يندون العنف وتختارهم عشائره وأنه سيتم الاتفاق على عملية تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال وأن المؤسسات الاتحادية الانتقالية ستحترم الميثاق الاتحادي الانتقالي. كما أحاطت مجموعة الاتصال علماً بطلب المساعدة الذي تقدمت به الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل عزل العناصر التي تسعى إلى تقويض العملية السياسية عبر العنف.

25. خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية تشجيع الأطراف الصومالية المعنية على التقدم على درب المصالحة. وقد أثار مفوض السلم والأمن المسألة خلال زيارة قام بها إلى مقديشو في 20 مارس 2007 وفي اللقاءات التي أجراها لاحقاً مع الأطراف الصومالية وشركاء الاتحاد الإفريقي. التقى ممثلي الخاص في نيروبي ومقديشو بالرئيس السابق الذي أكد على أن الحوار والمصالحة هما الخيار الوحيد الممكن وأن أي جهد يجب أن يكون شاملاً وكاملاً. كما بحثت المسألة مع الرئيس عبد الله يوسف عندما التقيت به في أديس أبابا في أواخر أبريل 2007 وأكدت بهذه المناسبة على أهمية أن تشمل عملية المصالحة الجميع من أجل التوصل إلى سلام دائم في الصومال.

26. تم تأجيل المؤتمر الذي كان من المقرر أصلا عقده في 16 أبريل 2007 مرتين وذلك لإعطاء مزيد من الوقت لمختلف العشائر الصومالية لاختيار ممثليها والتحضير له. أما الآن، فقد بدأ المؤتمر ويحدوني الأمل في أن تحقيق المصالحة سيكون الهدف الرئيسي منه.

رابعا - الوضع الأمني والإنساني

27. إن الوضع الأمني في الصومال لا يزال هشاً لاسيما في مقديشو. وفيما تم التغلب على اتحاد المحاكم الإسلامية كمنظمة، فإن بعض المجموعات لا يزال نشطا بل وقد تمكّن البعض منها من تجميع صفوفه وتحوّل إلى حركة تمرد. إن هذا التمرد القائم على التطرف والأعمال الإرهابية يشكل في الوقت الراهن العامل الرئيسي لانعدام الاستقرار لاسيما في مقديشو وبعض المناطق في جنوب ووسط الصومال. وفي شهر مارس من العام الجاري، نفذ المتمرّدون هجمات منسقة في مقديشو. وقد أدت أنشطة هذه العناصر والجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من أجل دحرها، إلى مواجهات في مناطق مكتظة بالسكان في مقديشو، أسفرت عن وقوع خسائر جانية هائلة سواء في الأرواح أو في الممتلكات.

28. منذ ذلك الوقت، اتخذت سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية سلسلة من الإجراءات لتطبيع الأوضاع في المدينة. وفي هذا الإطار، تم تعيين عمدة ومفوض شرط جديدين وتم حظر الأسلحة في العاصمة مقديشو. غير أنه خلال الأسابيع الماضية وفي سياق اتسم بتسارع وتيرة تحضيرات مؤتمر المصالحة الوطنية، كانت مقديشو مسرحا لهجمات عديدة ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، بما في ذلك عن طريق استخدام عبوات ناسفة يتم التحكم بها عن بعد. كما تعرض أشخاص محسوبون على الحكومة الاتحادية الانتقالية وكذلك شخصيات بارزة أخرى لاغتيالات مخططة.

29. في 16 مايو 2007، تعرضت دورية تابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال لهجوم بقنبلة مزروعة على جانب الطريق تسبب في مقتل أربعة جنود أوغنديين وإصابة ستة آخرين بجروح. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أعربت عن إدانتني لهذا العمل بأشد العبارات وانتهزت الفرصة للتعبير عن ثنائي لأفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وتذكير جميع الأطراف الصومالية بأهداف البعثة.

30. في 17 مايو 2007، نجا رئيس الوزراء جدي من هجوم بالقنابل. وفي 3 يونيو 2007، نجا من محاولة اغتيال. وفي بيان لي صدر في 4 يونيو، أعربت عن إدانتني لهذا العمل إدانة صريحة ووجهت نداء إلى الشعب الصومالي بأسره لمواصلة الدفاع بقوة عن السلام والمصالحة والإحجام عن اللجوء إلى العنف وكررت التزام الاتحاد الإفريقي بمواصلة دعم عملية السلام والمصالحة في الصومال.

31. وفي مناطق أخرى من الصومال، كان الوضع مثيرا للقلق. ففي شهر أبريل، كانت مدينة كيسمايو مسرحا لمواجهات بين ميليشيات متنافسة من فرعي ماريهان وميجرتين من عشيرة دارود. وفي 30 مايو، هاجم عناصر من حركة "الشباب" الموالية لاتحاد المحاكم الإسلامية على متن قوارب بلدة برغل في إقليم باري في بونتلاندي. وفي أوائل شهر يونيو

2007 في كيسمايو، قام عناصر من اتحاد المحاكم الإسلامية باغتيال الضابط المسئول عن الاستخبارات في المنطقة. وفي شهر أبريل، اندلعت اشتباكات بين قوات "بونتلاندي" و "صومالييلاند" في منطقتي سول الشرقية وسناج المتنازع عليهما.

32. خلال اجتماعه المنعقد في لندن، أعرب أعضاء مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال عن قلقهم بشأن استمرار العنف بشكل متقطع في مقديشو وأدانوا الهجوم الذي تعرض له رئيس الوزراء ودعا كل الأطراف إلى الاتفاق على وقف فوري لأعمال القتال وإلى حماية المدنيين. وشجبت المجموعة بشدة أعمال المتطرفين والإرهابيين ومن يسعون إلى تفويض العملية، داعية المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهده لمنع حدوث هجمات مماثلة في المستقبل.

33. في بيانه الرئاسي الصادر في 14 يونيو 2007، أعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه بشأن النمط الأخير من الهجمات على يد العناصر المتطرفة في الصومال، بما في ذلك ازدياد استخدام العبوات الناسفة، وأدان جميع المحاولات الرامية إلى استخدام العنف لتفويض العملية السياسية. ودعا مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء لأن توقف على الفور تقديم مزيد من الدعم إلى العناصر المتطرفة أو إلى الذين يسعون إلى عرقلة إحراز تقدم بوسائل العنف، ولأن تدعم الجهود الجارية من أجل عقد حوار سياسي شامل. أدان المجلس أيضا الهجوم الذي تعرض له رئيس الوزراء في 3 يونيو 2007 وكذلك الهجمات التي تشن على قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

34. أدت أعمال القتال التي وقعت في مقديشو إلى تشريد نحو 400.000 شخص من مقديشو إلى مناطق جنوب ووسط الصومال وصولا حتى غالجادود ومودوغ. وقد أعاقت إلى حد كبير حال انعدام الأمن السائدة ووجود نقاط التفنيس غير المشروعة، ومضايقة موظفي الشؤون الإنسانية من قبل الميليشيات التي تنتقل بحرية، الجهود الإنسانية لتقديم المساعدة إلى موجة جديدة من النازحين.

رابعا - أنشطة المفوضية لدعم عملية السلام والمصالحة

35. خلال الفترة قيد البحث وفضلا عن عملية الانتشار الجارية لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، اتخذت المفوضية سلسلة من التدابير لتشجيع عملية السلام والمصالحة في الصومال. وكما هو مبين أعلاه، قام مفوض السلم والأمن في 20 مارس 2007 بزيارة إلى مقديشو حيث التقى بقيادة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وعبر لها عن امتنان الاتحاد الإفريقي للعمل الذي أنجزته البعثة. كما التقى بممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية وفي مقدمتهم الرئيس عبد الله يوسف وشجعهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى تشجيع السلام والمصالحة الدائمين في الصومال، مؤكدا لهم دعم الاتحاد الإفريقي.

36. في يومي 15 و26 مارس 2007، التقيتُ ببعثة التقييم الفني التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الصومال والمنطقة عملا بالقرار 1744 (2007). وخلال اللقاءين، أكدت مجددا على ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي على وجه السرعة لدعم عملية

المصالحة، لاسيما من خلال نشر عملية للأمم المتحدة في الصومال تحل محل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

37. في أواخر أبريل، التقيت بالرئيس عبد الله يوسف في أديس أبابا. وقد انتهزنا الفرصة لاستعراض الوضع والجهود المبذولة لتدعيم العملية الجارية في الصومال. وقد حاولت مجددا إقناع الرئيس من ضرورة تشجيع مصالحة حقيقية تشمل كافة الأطراف التي تنبذ العنف. وأكدت على أن عملية من هذا القبيل من شأنها دعم جهود بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال على الأرض وتشجيع الدول الأعضاء على توفير القوات والأفراد الآخرين المطلوبين لإكمال القوام العددي للبعثة وكذلك الدول الأعضاء والشركاء على تقديم الموارد المالية واللوجستية الضرورية لضمان بقاء البعثة. أكد الرئيس عبد الله يوسف مجددا على التزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بالعمل من أجل إرساء عملية مصالحة حقيقية وشاملة.

38. من جهة أخرى، شاركت المفوضية في الاجتماعات الثلاثة لمجموعة الاتصال الدولية حول الصومال التي انعقدت في دار السلام في 9 فبراير والقاهرة في 3 أبريل ولندن في 6 يونيو 2007. وخلال هذه الاجتماعات. شدد ممثلو المفوضية على ضرورة تقديم مزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ولعملية المصالحة في الصومال.

39. في 11 يونيو 2007، التقى مفوض السلم والأمن في أديس أبابا بمساعد الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشئون السياسية. وقد شكل الاجتماع فرصة لتبادل وجهات النظر حول الوضع في الصومال وعملية نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. كما مكن من مناقشة التدابير العملية التي يجب اتخاذها من أجل ضمان تنسيق أفضل لجهود الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

40. خلال الفترة قيد البحث، أبقى ممثلي الخاص على اتصال دائم مع جميع الأطراف المعنية. وقد أدت هذه الاتصالات إلى عقد ثلاثة اجتماعات مع رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية واجتماعات أخرى مع رئيس الوزراء وعدد من كبار الشخصيات القادرة على المساهمة في جهود المصالحة وتسوية الخلافات السياسية. وكان الهدف من هذه الاجتماعات هو تشجيع جميع الصوماليين على المشاركة بصورة قوية وبناءة في عملية المصالحة وتعزيز المكتسبات وذلك في إطار احترام الميثاق الاتحادي الانتقالي.

41. فضلا عن نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والجهود المبذولة من أجل تشجيع عملية المصالحة، يساهم الاتحاد الإفريقي في تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية على السكان المحليين. إن النزاع الذي دام أكثر من عشر سنوات، قد أثر سلبا على الثروة الحيوانية التي توفر أسباب الرزق لـ 75% من السكان الصوماليين. وفي هذا الإطار، يتم تنفيذ عدة أنشطة تتعلق بالموارد الحيوانية من قبل مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية.

42. بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على نشرها، لا تزال بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال تواجه صعوبات جمة. وبالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها، فإن المفاوضات لم تتمكن بعد من نشر البعثة بالكامل وبلوغ المستوى المأذون به. وإذا كان بعض الدول قد أعلن عن استعدادة لتقديم المساعدة للبعثة، غير أن القيود المالية واللوجستية حالت دونها ودون نشر القوات التي تم التعهد بها في ساحة العمليات.

43. تواجه القوات الأوغندية الموجودة على الأرض تحديات عديدة. فإن الوحدة مثقلة وتنقصها الإمكانيات الأساسية. فضلا عن ذلك، فإن غياب العنصرين الجوي والبحري المرتقبين يزيد من الصعوبات التي تواجه البعثة. غير أنه وكما هو مبين أعلاه، فإن القوات الأوغندية قد أنجزت عملا مرموقا. وأود أن أثني عليها للجهود المبذولة والتضحيات المقدمة. كما أود أن أشيد بالحكومة الأوغندية لما أبدته من التزام من أجل عودة السلام والمصالحة الدائمين إلى الصومال.

44. أود أن أوجه من جديد نداء إلى الدول الأعضاء وإلى شركاء الاتحاد الإفريقي لأن يقدموا الموارد المالية واللوجستية الضرورية لضمان السير الفعال لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وكما أكد على ذلك الاتحاد الإفريقي وأعضاء آخرون من المجتمع الدولي، فإن التطورات التي شهدتها الصومال في أواخر العام المنصرم قد وفرت فرصة لا سابقة لها لإعادة السلام إلى البلاد، بما في ذلك المصالحة الحقيقية. ويجب انتهاز هذه الفرصة بالكامل. ومن شأن تقديم المساعدة لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وتزويدها بالموارد واللوجستيات المطلوبة أن يساهم إلى حد كبير في عدم ضياع الفرصة القائمة.

45. إن الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي على حد سواء قد أكدا مرارا على أهمية إرساء عملية سياسية حقيقية تشمل الجميع لتحقيق السلام والمصالحة الدائمين في الصومال. وأسجل مع الارتياح التدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية الانتقالية بهذا الخصوص وبدء أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية. وتشجعي التأكيدات التي قدمتها أعلى السلطات الصومالية بشأن استقلالية اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة وإثني واثق من أن اللجنة لن تدخر أي جهد في سبيل ضمان أن يكون المؤتمر شاملا وشفافا قدر الإمكان.

46. إذا كان من المسلم به أن للحكومة الاتحادية الانتقالية دورا حاسما في إنجاز المؤتمر، غير أن على المجتمع الدولي أن يدعم بقوة المؤسسات الصومالية الشرعية في جهودها الرامية إلى مكافحة العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية. أوجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء وإلى شركاء الاتحاد الإفريقي لأن يقدموا دعما كاملا للعملية الجارية والتدابير التي يتم اتخاذها من أجل تشجيع إرساء عملية مصالحة شاملة وحقيقية.

47. أود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على إدانتني لكافة أعمال العنف التي تنفذها قوات مصممة على تقويض العملية السياسية. وأدين، بشكل خاص، الهجمات التي تُشن على بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وأود أن أشجع من جديد مجلس الأمن للأمم المتحدة على أن يأذن بنشر عملية للأمم المتحدة تحل محل بعثة الاتحاد الإفريقي في

الصومال. يجب على المجتمع الدولي القيام بكل ما في وسعه للحيلولة دون أن تذهب المكتسبات الهامة التي تم إنجازها بعد كفاح مريير خلال السنوات الأخيرة، هباء منثورا.

48. في غضون ذلك، أوصي المجلس بأن يقوم بتمديد تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال لفترة إضافية مدتها ستة أشهر. وخلال هذه الفترة، ستعمل المفوضية على ضمان النشر السريع للأفراد العسكريين والمدنيين الذين تعهدت الدول بتوفيرهم وكذلك تعبئة قوات وموارد إضافية لبلوغ القوام العددي المأذون به لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وستواصل المفوضية تشجيع عملية المصالحة ودعم الجهود المبذولة في هذا السياق.

2007-07-18

Communiqué of the 80th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 18 July 2007, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1230>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)